

تعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1999-2014

د. عقبة عبد اللاوي ،

جامعة الوادي

okbabde@gmail.com

د. ولد محمود عيسى محمد

محمود،

جامعة مستغانم

dr.ouldmohamed@yahoo.fr

نصر حميداتو، جامعة مستغانم،

مخبر بحث بوادكس

nhamidatou1981@gmail.com

الملخص:

استهدفت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في تقدير نموذجين منفصلين، مع برنامج EVIEWS7، فالأول تمثل في اختبار أثر الاستثمار الاجنبي المباشر (IDE) والاستثمار المحلي (DI) على الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، والثاني تشمل في اختبار أثر تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، وتوصلنا إلى أن هناك علاقة عكسية للاستثمار الاجنبي مع الناتج المحلي الاجمالي وطردية مع الاستثمار المحلي، حيث ترجع العلاقة العكسية إلى عدم استفادة الجزائر من تدفقات الاستثمار الاجنبي للرفع من معدل النمو الاقتصادي والعلاقة الطردية ترجع إلى أثر التكامل وعدم مزاحمة الاستثمار الاجنبي للاستثمار المحلي، ومن هنا يتطلب على الدولة البحث على آليات لتعزيز الترابط بينهما ومحاولة جادة نقل وتوطين التكنولوجيا وتحسين مناخ الأعمال لتحسين الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وتنويع النشاط الاقتصادي وهيكل الصادرات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر، الاستثمار المحلي، النمو الاقتصادي.

Abstract :

The objective of this study was to test the relationship between FDI and domestic investment in Algeria during the period 1999-2014. The OLS method was used to estimate two separate models with EVIEWS7. The first is to test the impact of foreign direct investment (IDE) and domestic investment (DI) on gross domestic product (GDP). The second is to test the impact of foreign direct investment inflows on domestic investment, and we concluded that there is an inverse relationship between foreign investment with GDP and local investment. The benefit of Foreign investment inflows to raise the rate of economic growth and the positive relationship due to the impact of integration and non-competition of foreign investment for domestic investment, and hence requires the state to search for mechanisms to strengthen the link between them and serious attempt to transfer and resettlement technology and improve the business climate to improve the absorptive

capacity of the national economy and diversification of economic activity Export structure.

Key words: FDI, domestic investment, economic growth.

المقدمة

يعد الاستثمار مصدرا حقيقيا للتنمية ومحركا للنشاط الاقتصادي في العديد من الدول التي توظف رأس المال توظيفاً جيداً، فالاستثمار يعتبر الدافع الأساسي للنمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة الناتج المحلي وتوفير مواد أولية إضافية مكملة للدخار الوطني كما يساعد الدول المضيفة على استغلال مواردها الطبيعية، وتنمية بنيتها التحتية.

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤدي دوراً هاماً في سد الفجوة بين الاحتياجات للاستثمار والموارد المحلية المتوفرة، والتي لا تزال معظم البلدان النامية تشهدها بالرغم من النمو السريع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة باتجاه بلدان القارة الأفريقية بزيادة قدرها 21% خلال الفترة 2011-2015 أي من 42.4 إلى 54 مليار دولار، لكنها تركزت في عدد قليل من البلدان التي سيطر قطاع الصناعات الاستخراجية على الجزء الأكبر منها.

وتدل تجارب البلدان الناجحة على أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية البلدان المضيفة تكون أكبر في البلدان التي يكون فيها قطاع المشاريع المحلية قطاعاً دينامياً ومتطوراً، لذلك ينبغي تصميم سياسات للاستثمار الأجنبي المباشر بحيث تكون عنصراً مكملاً لاستراتيجية إنمائية أوسع نطاقاً وأكثر اندماجاً من أجل زيادة النمو وخلق فرص العمل وبناء القدرة الإنتاجية.

إن الجزائر كغيرها من الدول النامية تعمل على توفير ظروف مواتية ومشجعة للاستثمار الأجنبي، وتهيئة مناخ يشمل العناصر الاقتصادية والسياسية وتوفير الإطار القانوني الخاص بالاستثمار، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية اللازمة.

ولتحديد السياسات التي تعزز الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في الجزائر، نطرح الإشكالية التالية:

ما الأثر المتبادل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1999-

2014؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في معالجتها لموضوع ذي أهمية بالغة في مسار التنمية بالجزائر في ظل إصلاح وتعديل قوانين الاستثمار وذلك قصد تحسين مناخه ومعرفة مدى تجاوب تدفق الاستثمار الأجنبي مع برنامج الإنعاش الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وتقييم الاستراتيجيات المنتهجة لدعم النمو والتنوع الاقتصادي والنهوض بالقطاعات الأخرى خارج المحروقات، ومعرفة مدى العلاقة الارتباطية المتبادلة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر والبحث عن سبل تعزيزها.

أهداف الدراسة:

- معرفة العلاقة المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في الجزائر واقتراح الحلول الممكنة لتعزيز الروابط الإيجابية بينهما، والتنبؤ بالآثار المستقبلية في ظل السياسات المنتهجة لتحسين ظروف ومناخ الاستثمار.
- تشخيص مدى الفجوة التمويلية بين الاحتياجات للاستثمار والموارد المحلية المتوفرة وذلك للتخفيف من عجز الموازنة.

فرضيات الدراسة:

- تحقيقاً لأهداف الدراسة وعلى ضوء المفاهيم النظرية والدراسات ذات الصلة بالموضوع نطرح الفرضيات التالية:
- 1- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر قليلة ولا تتجاوب مع الإنفاق الاستثماري الكبير من طرف الدولة.
 - 2- تشجيع الاستثمار المحلي يزيد متدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.
- وعليه فإن الدراسة احتوت على اختبار مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والعكس، مع إضافة مجموعة من المتغيرات المستقلة مثلاً: الناتج المحلي الإجمالي، المدخرات المحلية، ولتحقيق المطلوب تم تقسيم الدراسة إلى جزئين: الجزء الأول عبارة عن الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي (المفاهيم النظرية والدراسات السابقة)
- أما الجزء الثاني فيحوي على الدراسة التطبيقية (وصف متغيرات الدراسة والمعطيات المجمعة، الطريقة والأدوات، تحليل ومناقشة النتائج).

أولاً: الإطار النظري

1- المفاهيم النظرية:

1-1- مفهوم الاستثمار:

لقد عرف العديد من الاقتصاديين الاستثمار بمفهومه الاقتصادي، فعرفه جون مينارد كينز بأنه (الإضافة الجارية لقيمة التجهيزات الرأسمالية التي تحدث نتيجة النشاط الإنتاجي لفترة معينة)¹. وعرفه آخرون بأنه (هو الإضافات

الجديدة إلى قيمة السلع الرأسمالية الحالية الناجمة عن النشاط الإنتاجي خلال مدة زمنية معينة)²، وعرفه آخر بأنه (توظيف رؤوس الأموال النقدية في شراء سندات أو أسهم في سوق الأوراق المالية وهذا هو المعنى المالي، أما بناء رأس مال جديد فهو المعنى الإقتصادي)³. وفي تعريف آخر، فلا استثمار (هو ذلك الجزء المقتطع من الدخل الذي يوظف لتكوين طاقات إنتاجية جديدة سواء كانت مادية أو بشرية، ويتحمل فيها المستثمر هامش من المخاطرة ويمكن أن تؤدي إلى نمو دائم)⁴.

1-2- مفهوم الاستثمار المحلي: يعرف البنك الدولي الاستثمار المحلي المباشر بأنه إجمالي تكوين رأس المال وهو يتكون من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد، مضافا إليه التغيرات في مستوى المخزونات. وفي حالة تكوين رأس المال هناك قراران مختلفان: يتعلق الأول بتحديد المستوى الأمثل لرأس المال، بينما يتعلق الثاني بمعدل تدفقات الاستثمار، كما أن هناك أسلوبين للتفكير: يتمثل الأول باختيار الاستثمار كمعدل نحو التوازن، في حين يتمثل الثاني في سلوك أصحاب رأس المال⁵. وفي تعريف آخر هو الاستثمار الذي يقوم بإدارته والحصول على أرباحه مستثمرون يحملون جنسية البلد المحتضن لتلك الاستثمارات ويستوي في ذلك أن يكون محولا عن طريق القطاع العام أو الخاص⁶.

1-3- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

هو نوع من أنواع الإستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم "شركة أو مؤسسة أو متصرف" يشار إليه بالمستثمر المباشر في اقتصاد آخر على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة تسمى مؤسسة الاستثمار المباشر. وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. ويتفق هذا التعريف مع تعريف دليل إعداد إحصائيات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 1993، وتعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD والمفهوم الصادر عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD.

حيث تشمل معاملات رأسمال الاستثمار المباشر تلك المعاملات التي تؤدي إلى الحفاظ على استمرارية الاستثمارات أو إلى توسع نطاقها أو تصفيتها، ففي حالة قيام طرف غير مقيم ليس له أي حقوق ملكية سابقة في مؤسسة مقيمة قائمة بشراء نسبة 10% أو أكثر من ملكية المؤسسة أو القوة التصويتية بها، فإن القيمة السوقية لخيارات حقوق الملكية المشتراة علاوة على أي رأسمال إضافي مستثمر، تسجل كاستثمار مباشر⁷.

1-4- أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر: تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع والحفزات التي تؤدي إلى حدوثه، وقد أمكن تصنيفه وفق المحددات الآتية:

أ- الاستثمار الاجنبي الباحث عن المصدر: يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولا سيما تملك الغنية بالمواد الأولية، النفط، الغاز والمنتجات الزراعية، فضلا عن الاستفادة من تكلفة انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدرية.

ب- الاستثمار الأجنبي الباحث عن الاسواق: يهدف هذا النوع من الاستثمارات عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية والمجاورة والاقليمية) ولا سيما تلك التي سبق أن تم التصدير إليها في فترات سابقة.

ج- الاستثمار الأجنبي الباحث عن الكفاءة: يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.

د- الاستثمار الأجنبي الباحث عن أصول إستراتيجية: يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية.

وفي سياق مواز، هناك العديد من التصنيفات لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من وجهة نظر المستثمرين (الدول المصدرة)، أو من وجهة نظر الدول المتلقية للاستثمارات (المضيفة).

* فمن منظور الدولة المصدرة، يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي: الأفقي، العمودي والمختلط. ويهدف النوع الأول إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلع أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محليا، أما النوع الثاني فيهدف إلى استغلال المواد الأولية (الاستثمار العمودي الخلفي)، أو الاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو منافذ التوزيع (الاستثمار العمودي الأمامي)، في حين يشمل الاستثمار الأجنبي المختلط النوعين المشار إليهما⁸.

أما من منظور الدولة المتلقية، فيمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع حسب الهدف منها وهي: الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات، زيادة الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية.

وبشكل عام هناك ثلاثة أشكال أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وهي:

أ- الاستثمار الخاص: ويمثل أساسا في قطاع المنتجات الأولية بالدول النامية وخصوصا في القطاع النفطي، وقد حقق هذا الاستثمار أرباحا ضخمة نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية بأقل الأثمان.

ب- الاستثمار الشائني: وظهر هذا النوع من الاستثمارات نتيجة النزعة الوطنية وحركات الاستقلال التي سادت الدول النامية في أعقاب نيلها الاستقلال، ويعني الاستثمار الشائني مشاركة الدول النامية للمستثمر الأجنبي في المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيها، أي أنه خليط من رأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي، وهذا النوع من

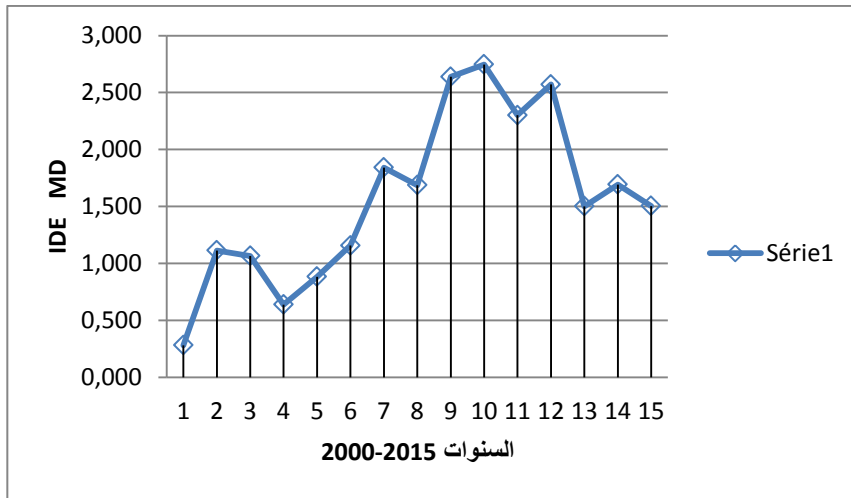
الاستثمارات يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يتحصل عليه المستثمر المحلي نتيجة مشاركته في المشروع.

ج- الاستثمار الأجنبي المباشر في صورة الشركات متعددة الجنسيات: وتمثل هذه الشركات أكثر من 80% من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ككل، وقد أصبح لها السيطرة الكاملة على بعض الصناعات التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية مثل الحاسبات الالكترونية وبعض الآلات والأجهزة الصناعية، بالإضافة إلى عمل هذه الشركات في الدول النامية في مجال إنتاج المواد الأولية والزراعة وفي قطاع الخدمات مثل المصارف والتأمين والسياحة والوجبات السريعة والمشروبات الغازية وتنفيذ بعض مشروعات المرافق.⁹

1-5- واقع الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي بالجزائر: لدراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في الجزائر نقوم باستعراض تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والاستثمار المحلي في الجزائر في الفترة (1999-2014).

1-5-1- واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر: كان لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر ارتباط وثيق بالاستهلاك العالمي للنفط والنمو الاقتصادي العالمي، فقبل سنة 2008 كانت قيمة التدفق للاستثمار الأجنبي الوافد إلى الجزائر متزايدة أي (0.280 مليار دولار) إلى غاية سنة 2008 أي (2.639 مليار دولار) ووقع أزمة عالمية الرهن العقاري عندها حدث انخفاض في النمو الاقتصادي العالمي ونقص الطلب على النفط، لذا بدأت نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر في الانخفاض التدريجي إلى غاية سنة 2014 وقوع انهيار لأسعار البترول، تعرضت خلاله القيمة إلى السقوط الحر حتى بلغت 1.503 مليار دولار. كما يوضحه الشكل (01):

الشكل رقم 01: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2015)
الوحدة مليار دولار



المصدر: البنك الدولي: <http://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD>

- من خلال معطيات الجدول أعلاه يمكن أن نميز أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) التي عرفت ارتفاعا كبيرا و ملحوظا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر حيث بدأت هذه التدفقات تتجاوز عتبة المليار دولار ، فسنة 2001 سجلت نمو قدره 154.1% والذي نفسره بما يلي:
- تحسن الأوضاع السياسية والأمنية في الجزائر بعد الخروج من فترة التسعينات التي شهدت اضطرابات أمنية أثرت على صورة الجزائر في الخارج خاصة لدى المستثمرين الأجانب .
 - صدور الأمر رقم 03-01 الذي منح امتيازات مالية وجبائية جد معتبرة للمستثمرين على اختلاف أنواعهم .
 - بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وخصوصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة اسبات الهندية .

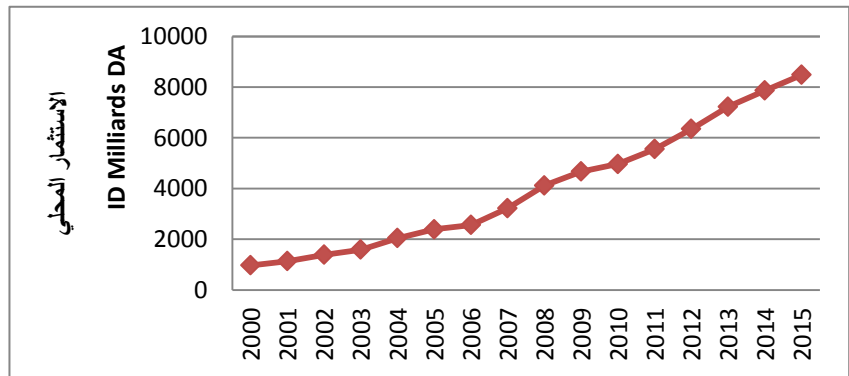
بعد هذا شهدت هذه التدفقات انخفاضا مستمرا خلال سنتين متتاليتين (2002 ، 2003) حيث سجلت سنة 2002 تراجعاً طفيفاً بمعدل 4.3% أما سنة 2003 فقد تراجعت فيها التدفقات بمعدل 40.4% لترتفع من جديد سنة 2004 بنسبة 39.1% و هذا بعد بيع الرخصة الثالثة لـ الوطنية تيليكوم الكويتية، وانطلاقاً من سنة 2005 بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي تعرف انتعاشاً حقيقياً في الجزائر كما أنها أخذت اتجاهها تصاعدياً مع وجود بعض التذبذبات بطبيعة الحال، هذا الانتعاش الذي يمكن أن نرجعه إلى عدة عوامل أهمها مفعول نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي شرع في تطبيقه سنة 2001، حيث مكن هذا البرنامج من تحسين مختلف المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري وتحفيز المستثمرين الأجانب.

و ما يمكن أن نلاحظه أيضا من خلال الشكل رقم (01) هو تسجيل سنة 2008 ارتفاع في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 58.3% حيث قدرت بـ 2632 مليون دولار بالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية التي تزامنت مع هذه السنة، وهذا راجع إلى كون الاستثمارات الأجنبية في الجزائر تنشط معظمها في قطاع المحروقات الذي عرف ازدهارا خلال هذه السنوات، حيث تجاوز عدد الشركات البترولية العالمية العاملة في الجزائر في هذا القطاع 20 شركة وهذا حتى بداية سنة 2008، وبالتالي كانت الجزائر في منأى عن تداعيات هذه الأزمة.

1-5-2- واقع الاستثمار المحلي في الجزائر 2000-2014

استغلت الجزائر وضعيتها المالية المريحة بعد سنة 2000، وذلك لارتفاع أسعار البترول إلى أكثر من 140 دولار، حيث تحدت الموازنة العامة على سعر مرجعي 38 دولار للبرميل من النفط ما أدى إلى حدوث تراكم فوائض مالية كبيرة، استغلتها الجزائر بوضع إستراتيجية تنمية بإنشاء صندوق ضبط الموارد، حيث أطلقت ثلاث برامج تنمية في مخططات خماسية للمدة 2000-2014: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، برنامج تكميلي لدعم النمو، برنامج توطيد النمو. ويوضح الشكل (02) تطور الاستثمار المحلي في الجزائر خلال المخططات الخماسية:

الشكل (02): الاستثمار المحلي بالجزائر للفترة (2000-2015) (الوحدة: مليار دج)



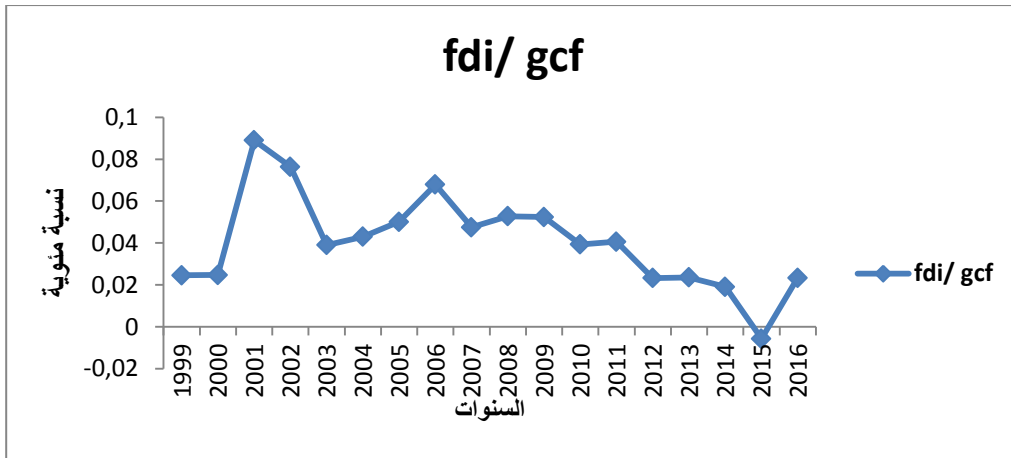
المصدر: من اعداد الباحثين، بناء على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل (02) نلاحظ الارتفاع المتزايد للاستثمار المحلي خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية التي جسدها الدولة الجزائرية بتحفيز الاستثمار وإصدار القوانين، حيث حاول المشرع الجزائري تقديم تسهيلات إجرائية للاستثمارات المحلية والأجنبية لم تتضمنها النصوص التشريعية الموجهة خصيصا للاستثمار، بل تضمنتها قوانين المالية والتي تخص مجال الضرائب، الجمارك، أملاك الدولة.

ولغرض الوقوف على نسب مساهمة الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي في الناتج المحلي، قمنا بحساب النسب والموضحة في الشكل التالي:

الشكل (03): تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمار المحلي في الجزائر

خلال الفترة 1999-2016 (الوحدة: دولار)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات البنك الدولي

من خلال الشكل () نلاحظ بأن متوسط نسبة مشاركة الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار المحلي في الفترة (1999-2016) يساوي 4.12% أي بمتوسط قدره 30832.12 مليون دولار، ومعنى هذا أن المدخرات المحلية في الجزائر بالإضافة إلى تدفقات رؤوس الأموال الخارجية الأخرى من ديون حكومية وقروض ومساعدات ومنح، قد مولت خلال الفترة (1999-2016) نفسها ما نسبته 95.88% من الاستثمارات بصورة إجمالية، ويلاحظ بأن الجزائر استقطبت 280.1 مليون دولار عام 2000 ليصل إلى 1113.11 مليون دولار عام 2001 ثم ينخفض إلى أن يسجل نتيجة سلبية سنة 2015 مقدارها 403.4 مليون دولار. لكن هذا المقدار لا يتلاءم مع حجم اقتصادها الذي يعتبر ثالث اقتصاد عربي قياسا بحجم الناتج المحلي الإجمالي بعد السعودية والإمارات، ويرجع تواضع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر إلى اقتصرها على قطاع النفط من جهة، وتباطؤ عملية الإصلاح في القطاع الصناعي الذي يعرف سيطرة القطاع العام وتباطؤ عملية الخصخصة من جهة أخرى.

2-الدراسات السابقة:

2-1-العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي من خلال الدراسات السابقة:

- دراسة للبنك الدولي (1972-1996) أن زيادة كل دولار أمريكي من رأس المال الأجنبي الكلي يؤدي إلى زيادة كمعدل مقدارها 80 سنتا في الاستثمار المحلي، وعند اختبار مساهمة كل مكون من مكونات رأس المال الأجنبي في الاستثمار المحلي تبين أن قروض البنك الدولي أسهمت بزيادة مقدارها أكثر من دولار، والقروض طويلة الأجل ب 90 سنتا، والاستثمار الأجنبي المباشر بأكثر من 80 سنتا، وتدفقات الحقيبة الاستثمارية ب 50 سنتا، والقروض قصيرة الأجل ب 25 سنتا¹⁰.

- دراسة **Noomen Lahimer** بعنوان الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات المحلية في أفريقيا الصحراء الكبرى، آثار المزاخمة أو التكامل؟، وهي دراسة تجريبية بنيت على قاعدة نموذج نظرية أقوسين وماير (2001)، واستندت إلى طريقة إريولانو وبوند (1991) المطبقة على مجموعة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة (1990-2005)، وأظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار مزاخمة قصيرة وطويلة الأجل حتى لو ميزنا بين البلدان وفقا لتخصصاتها المصدرة، وعلاوة على ذلك نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يجذب تحويل الاستثمارات من القطاع الزراعي إلى الصناعات التحويلية في البلدان ليست وفيرة في الموارد الطبيعية¹¹.

- دراسة **نديكوماناوفيريك** (2008) وقد بحثت عن الصلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في أفريقيا، وقد وصلت إلى وجود أدلة على علاقة ثنائية الاتجاه بين كلا المتغيرين. وتدل النتائج العملية التي خلصا إليها على أن الاستثمار المحلي يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم وجود أدلة أيضا على أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثرا إيجابيا على الاستثمار المحلي¹².

- دراسة **أنوار سعيد إبراهيم وذنون**، (2011) العلاقة السببية بين رأس المال الأجنبي والاستثمار المحلي في عينة من الدول الآسيوية للفترة (1970-2007) باستخدام متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) واختبار السببية لكرايجر وكانت أهم النتائج:

أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز وزيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي في بعض دول العينة.

مارس الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مزاخما للمستثمر المحلي على الموارد وفرص الاستثمار المربحة في الدول التي تمتلك قاعدة إنتاجية متقدمة مثل: كوريا، هونك كونغ وسنغافورة.

أسهم الادخار المحل إيجابيا في الاستثمار المحلي ومن ثم النمو الاقتصادي طويل المدى ولكن بمستوى أدنى من الموارد الخارجية¹³.

- دراسة **نورية عبد محمد** (2012) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة (1992-2010) وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار المحلي في دول

الخليج العربي يتحدد بعدة عوامل أبرزها الاستقرار السياسي والعوامل الاقتصادية (النتائج المحلي الإجمالي، الادخار والاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها)¹⁴.

- دراسة دنون وحمادي (2014) على تركيا للفترة 1970-2011 حول محددات الاستثمار المحلي، وقد استخدمنا تقنية متجه الانحدار الذاتي VAR لقياس المحددات في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ العشوائي ECM لقياس التأثيرات في المدى القصير إضافة إلى معرفة اتجاهات العلاقة السببية بينهما باستخدام سببية كرانجر، وتوصل إلى أن هناك علاقة إيجابية بين الادخار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الحكومي على الاستثمار المحلي في المدى الطويل، وأن العلاقة السببية أيدت هذا الاتجاه¹⁵.

2-2- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي من خلال النظرية الاقتصادية:

إن النهج الذي اعتمدته معظم البلدان الأفريقية في التماس الاستثمار الأجنبي المباشر على مدى العقود الماضية ناشئ جزئياً عن افتراض مفاده أن الاستثمار الأجنبي المباشر سيحشد أو يحفز الاستثمار المحلي في البلد المضيف، وبينما توجد أسس نظرية وجيهة تؤيد هذا الرأي، فإنه يغفل استنتاجات البحوث التي أجريت مؤخراً والتي تدل على أن الاستثمار المحلي يشكل بحد ذاته محمداً هاماً من محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي بوجه عام علاقة ثنائية الاتجاه. وهناك عدة أسباب تقف وراء قدرة الاستثمار المحلي على حفز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية:

أ- الاستثمار المحلي عامل موجه للاستثمار الأجنبي: أي أنه تتوفر لدى المستثمرين المحليين عادة معرفة أفضل بمناخ الاستثمار وبالتالي فإن ما يقدمون عليه من عمل يعتبر إشارات تعرف المستثمرين الأجانب بحالة اقتصاد البلد.

ب- العوامل التي تحفز الاستثمار المحلي تؤثر أيضاً في الاستثمار الأجنبي المباشر: ومن ذلك أن الاستثمارات العامة في البنية التحتية تخفض تكاليف المعاملات وتزيد من عائد الاستثمار الخاص فضلاً عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولهذه العلاقة الثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي انعكاسات مختلفة على ترويج الاستثمار، فإذا كان الاستثمار المحلي عاملاً موجهاً للاستثمار الأجنبي المباشر، فإن أفضل طريقة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر هي إعطاء الأولوية لتشجيع الاستثمار المحلي بدلاً من تقديم حوافز خاصة وسخية للمستثمرين الأجانب. وهذا لا يعني بطبيعة الحال عدم تقديم حوافز لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، بل على العكس من ذلك، هناك بعض الاستثمارات التي لا يمكن للبلدان الأفريقية توظيفها دون توفر استثمار أجنبي مباشر. ولذا فإن تقديم الحوافز وبناء المؤسسات لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر المحدد الهدف يمثل عنصراً أساسياً من عناصر سياسة واستراتيجية الاستثمار الوطنيتين.

ثانيا- الدراسة التطبيقية:

1- الطريقة والادوات:

إن دور النظرية الاقتصادية يتمثل في تفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في حين أن القياس الاقتصادي يحدد المقدار الكمي لتلك العلاقة، ومن أجل قياس العلاقات الفعلية بين المتغيرات الاقتصادية المختارة فقد اعتمدنا على البيانات الاحصائية للمدة (1999-2014) وبالأسعار الجارية مليون دولار وذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في التقدير، واستخدم الصيغة القياسية الخطية في عملية التقدير، مع برنامج EVIEWS 7 وتم استبعاد معظم النتائج غير المعنوية واعتماد أفضل النتائج التقديرية لعينة الدراسة، وبعد استخراج النتائج واعتماد التي انسجمت إشارة معلماها مع ما تفترضه النظرية الاقتصادية، ومن ثم إعطاؤها أعلى قوة تفسيرية عن طريق الاعتماد على قيمة معامل التحديد (R^2) والذي يوضح نسبة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وأكدت جميع النماذج المقدرة معنويتها من خلال اجتيازها لاختبار (F) الذي يبين معنوية النموذج ككل، عند مقارنة قيمتها المقدرة بمثلتها الجدولية وبدرجة حرية (N-K-1) ومستوى معنوية (5%) حتى (10%).

ولتحديد العلاقة الموجودة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والأثر المتبادل بينهما في الجزائر في ظل وجود بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالناتج المحلي الإجمالي والادخار المحلي خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية (1999-2014)، لذا سنستخدم نموذجين منفصلين.

2- متغيرات الدراسة:

النموذج الأول: يتكون هذا النموذج من ثلاث متغيرات مستقلة تعتبر كأهم العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع، وهنا تعرض المتغيرات المستخدمة في النموذجين، وهي:

1- الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالمليون دولار: $GDP = X1$

2- نسبة الاستثمار المحلي (إجمالي رأس المال الثابت) من الناتج المحلي الإجمالي: $(DI/GDP) = X2$

3- نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر (إجمالي رأس المال الثابت) من الناتج المحلي الإجمالي: $(FDI/GDP) = X3$

4- نسبة الاستثمار المحلي (إجمالي رأس المال الثابت) من الناتج المحلي الإجمالي: $(DS/GDP) = X4$

فالتفسير النظري للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وباقي المتغيرات المستقلة كالاتي:

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): لقد اهتم التحليل الكينزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة، وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل

النمو بالناتج الإجمالي ووفقا للنظرية الاقتصادية فإن زيادة الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، وهذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة.

إن زيادة انسياب رؤوس الأموال الأجنبية على شكل استثمار منتج أو خدمي يزيد من حجم الموارد المحلية، أي يقدم إضافة إلى القاعدة الإنتاجية للبلد وللموارد الحقيقية المتاحة، ولقد أكدت المدرسة الحديثة على أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثرا إيجابيا في معدل النمو الاقتصادي ومدى فاعليته في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، وذلك عن طريق الحصول على العملات الأجنبية والتكنولوجيا المتطورة والخبرات الفنية والإدارية وأساليب الإنتاج الحديثة.

ومن ذلك نستطيع القول أن هناك احتمالين لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، يتمثل الأول في الإضافة الصافية إلى المدخلات التي قد يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر، والثاني حول التشويه الذي قد يسببه الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق المنافسة الاحتكارية، وكلا الاحتمالين وارد الحدوث، وبذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل يشير إلى وجود علاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع.

ب- الاستثمار المحلي (DI): يمثل الاستثمار المحلي الاستثمار للمدخرات المحلية، حيث أن معظم الزيادة الحاصلة في الدخل يفترض أن توجه نحو الاستهلاك وزيادة الادخار ما يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي (متغير مستقل) الذي سيرتبط طرديا مع الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع.

ج- المدخرات المحلية (DS): تمثل المدخرات المحلية ذلك الجزء المتبقي من الدخل بعد الإنفاق الاستهلاكي، وإن توفرها قد يمثل مؤشرا لتحسن الأداء الاقتصادي للبلد إذا ما تم توجيهها نحو القطاعات الاستثمارية، حيث أن ارتفاع المدخرات المحلية يؤدي إلى زيادة معدل التراكم الرأسمالي اللازم لتمويل المشاريع الاستثمارية المؤدية للتنمية الاقتصادية وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي لأي بلد، ولذا فالعلاقة طردية بين المدخرات المحلية (متغير مستقل) والناتج المحلي الإجمالي (متغير تابع). ويمكن توضيح معادلة النموذج الأول على النحو التالي:

$$GDP = b_0 + b_1 DI/GDP + b_2 FDI/GDP + b_3 DS/GDP + U \dots \dots \dots (1)$$

$$GDP = b_0 + b_1 X_2 + b_2 X_3 + b_3 X_4 + U \dots \dots \dots (2) \text{ ونكتب:}$$

$$LOGGDP = b_0 + b_1 LOG X_2 + b_2 LOG X_3 + b_3 LOG X_4 + U \dots \dots \dots (3)$$

النموذج الثاني: يتألف هذا النموذج من الاستثمار المحلي (DI) كمتغير تابع وثلاث متغيرات مستقلة، وهي:

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): تختلف آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي ما بين الدول اعتمادا على السياسة المحلية وطبيعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، فمن المتوقع أن يكون

الاستثمار الأجنبي المباشر مكملًا إلى الاستثمار المحلي (إضافة إلى التكوين الرأسمالي) ولا سيما إذا توجه إلى القطاعات ذات المستوى التكنولوجي العالي، وبديلاً للاستثمار المحلي إذا تنافس مباشرة مع الشركات المحلية، لذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر (متغير مستقل) يرتبط عمومًا بعلاقة طردية مع الاستثمار المحلي (متغير تابع).

ب- الناتج المحلي الإجمالي (GDP): بما أن الناتج المحلي الإجمالي يمثل القيمة الحقيقية للدخل المحلي، الذي يوزع بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار، وبالتالي فإن حصول أي زيادة في المدخرات المحلية نتيجة لزيادة الدخل المحلي تؤدي إلى زيادة الجزء المخصص للاستثمار.

إن البلدان النامية وما تعانيه من مشاكل مختلفة في مقدمتها إنتشار ظاهرة الاكتناز بالنسبة للأفراد أي توجيه الجزء المخصص من الدخل المحلي نحو الادخار إلى استخدامات غير منتجة ك شراء الذهب والعقارات وبالتالي انخفاض مستوى الاستثمار المحلي، لذا فإن الناتج المحلي الإجمالي (متغير مستقل) يرتبط بعلاقة طردية مع الاستثمار المحلي (DI) (متغير تابع).

ج- المدخرات المحلية (DS): إن ارتفاع المدخرات المحلية يؤدي إلى زيادة معدل التراكم الرأسمالي اللازم لتمويل المشاريع الاستثمارية الرافدة لعملية التنمية الاقتصادية، لذا تكون العلاقة طردية بين المدخرات المحلية (متغير مستقل) والاستثمار المحلي (DI) (متغير تابع).

ويمكن توصيف صيغة النموذج الثاني على النحو التالي:

$$DI/GDP = b_0 + b_1 GDP + b_2 FDI/GDP + b_3 DS/GDP + U \dots \dots \dots (4)$$

$$X_2 = b_0 + b_1 X_1 + b_2 X_3 + b_3 X_4 + U \dots \dots \dots (5)$$

$$LOG X_2 = b_0 + b_1 LOG X_1 + b_2 LOG X_3 + b_3 LOG X_4 + U \dots \dots \dots (6)$$

3- تحليل ومناقشة النتائج:

اعتمدنا في بحثنا بيانات إحصائية للمدة (1999-2014) أي 16 سنة، من إحصائيات البنك الدولي وبالأسعار الجارية للدولار للمتغيرات التالية (الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، الاستثمار المحلي (DI)، الادخار المحلي (DS)). وباستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، مستخدمين الصيغة القياسية الخطية في عملية التقدير، وقد اعتمدنا في استخراج نتائج النماذج على برنامج EVIEWS نسخة 7.

تم اعتماد النتائج التي تنسجم إشارة معلماها مع ما تفترضه النظرية الاقتصادية، وقد أثبت النموذجين المقدرين معنويتهم من خلال اجتياز الاختبار F الذي يتناول معنوية النموذج ككل. عند مقارنة قيمتها المقدرة بمثيلتها الجدولية وبدرجة حرية (N-K-1) ومستوى معنوية (5%)، والبالغة (32.35786)، ووضح اختبار (t) أن

جميع المعالم المقدرة معنوية عند مقارنتها بمثيلتها الجدولية بدرجة حرية (N-K-1) ومستوى معنوية (5%)،
والبالغة (.....). كما بينت نتائج الاختبار خلو النموذجين المقدرين من مشكلة الارتباط الذاتي عند مقارنة
قيمة (D.W) المحتسبة بقيمة (DL) و (DU) الجدوليتين عند مستوى معنوية (5%) والبالغة
(DL=0.734) و (DU=1.935).

وفيما يلي تقدير النموذجين المعتمدين وتحليل نتائجهما:

أ- النموذج الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في الناتج المحلي الإجمالي:
لقد تم إجراء الاختبار باستخدام دالة الانحدار الخطي لبيان أثر كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي
والادخار المحلي كمتغيرات مستقلة على الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وهو ما نبينه في المعادلة (03):

$$\text{LOGGDP} = b_0 + b_1 \text{LOG X}_2 + b_2 \text{LOG X}_3 + b_3 \text{LOG X}_4 + U$$

$$\text{LOGGDP} = -2.885 + 1.987 \text{LOG X}_2 + -0.331 \text{LOG X}_3 + 2.070 \text{LOG X}_4$$

وكما هو موضح في الجدول (02) :

الجدول (02):

Date: 17/11/17 Time: 22:05

Sample: 1999 2014

Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.885758	1.617153	-1.784468	0.0996
logX2	1.987694	0.262183	7.581333	0.0000
logX3	-0.331750	0.129443	-2.562916	0.0249
logX4	2.070138	0.382068	5.418244	0.0002
R-squared	0.889983	Meandependent var	11.62003	
Adjusted R-squared	0.862478	S.D. dependent var	0.544096	
S.E. of regression	0.201772	Akaike info criterion	-0.151035	
Sumsquaredresid	0.488545	Schwarz criterion	0.042112	
Log likelihood	5.208281	Hannan-Quinn criter.	-0.141144	
F-statistic	32.35786	Durbin-Watson stat	1.626281	
Prob(F-statistic)	0.000005			

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS7

يتضح من الجدول (02) أن الناتج المحلي الإجمالي (X1) يرتبط بعلاقة سلبية مع الاستثمار الأجنبي
المباشر (X3) وموجبة مع الاستثمار المحلي (X2) والادخار المحلي (X4)، أي أن كل زيادة في الاستثمار الأجنبي

بوحدة واحدة تنقص الناتج المحلي الإجمالي (X_1) ب(0.33)، فالتأثير السلبي للاستثمار الأجنبي على الناتج المحلي الإجمالي يرجع إلى خصوصية الاقتصاد الجزائري. وأي زيادة في كل من الاستثمار المحلي والادخار المحلي ب(01 وحدة) تزيد من قيمة الناتج المحلي الإجمالي ب(02 وحدة) وهذا يفسر العلاقة التوازنية بين الاستثمار والادخار التي تؤدي إلى زيادة الناتج بنفس المقدار على اعتبار أن الادخار يوجه لتمويل الاستثمار.

وكما يلاحظ أن معامل التحديد R^2 قد أعطى قوة تفسيرية عالية للنموذج، حيث أن (86.24%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (X_1) يعود سببها إلى المتغيرات المستقلة ($X_3 - X_2 - X_4$) أي $(FDI/GDP - DI/GDP - DS/GDP)$ وأن المتبقي (13.76%) يعزى إلى عوامل أخرى لم تحدها الصيغة الدلالية للنموذج. وكذلك معنوية كل المتغيرات المستقلة ($FDI/GDP - DI/GDP - DS/GDP$) في حدود (5%)، ما عدا العنصر الثابت فهو في حدود (10%).

أ- النموذج الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي :

لقد تم إجراء اختبار باستخدام دالة الانحدار الخطي لبيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي والادخار المحلي كمتغيرات مستقلة على الاستثمار المحلي كمتغير تابع، أي: ففي المعادلة (06) نجد:

$$\text{LOG}(DI/GDP) = b_0 + b_1 \text{LOG}(FDI/GDP) + b_2 \text{LOG}(DS/GDP) + b_3 \text{LOG}(X_3 - X_2 - X_4) + U$$

$$\text{LOG}X_2 = b_0 + b_1 \text{LOG}X_1 + b_2 \text{LOG}X_3 + b_3 \text{LOG}X_4 + U$$

$$\text{LOG}(DI/GDP) = 1.667 + 0.416 \text{LOG}X_1 + 0.143 \text{LOG}X_3 - 0.833 \text{LOG}X_4$$

$$\text{LOG}X_4$$

وكما هو موضح في الجدول (03) :

الجدول (03):

Dependent Variable: X2
Method: Least Squares
Date: 17/11/17 Time: 22:08
Sample: 1999 2014
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.667326	0.679142	2.455046	0.0303
logX1	0.416201	0.054898	7.581333	0.0000
logX3	0.143173	0.060997	2.347225	0.0369
logX4	-0.833989	0.217673	-3.831379	0.0024
R-squared	0.831334	Meandependent var	3.316550	
Adjusted R-squared	0.789168	S.D. dependent var	0.201081	
S.E. of regression	0.092329	Akaike info criterion	-1.714598	
Sumsquaredresid	0.102296	Schwarz criterion	-1.521451	

Log likelihood	17.71678	Hannan-Quinn criter.	-1.704707
F-statistic	19.71558	Durbin-Watson stat	1.568580
Prob(F-statistic)	0.000062		

يتضح من الجدول (03) أن المتغير التابع (نسبة الاستثمار المحلي من GDP (X2)) يرتبط بعلاقة عكسية مع نسبة الادخار المحلي من GDP (X4) وطردية مع الناتج المحلي الإجمالي (X1) ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من GDP (X3)، أي كلما زاد الاستثمار الأجنبي بـ (01 وحدة) سيزداد الاستثمار المحلي بـ (0.14 وحدة)، وهذا يدل على أن الاستثمار الأجنبي وبالرغم من التدفقات الوافدة الضعيفة إلا أنه يعتبر مكمل للاستثمار المحلي. وأما العلاقة العكسية بين نسبة المدخرات المحلية من GDP ونسبة الاستثمار المحلي من GDP فنفسرها بعدم تنوع النشاط الاقتصادي وهيكل الصادرات منجهة، وإلى ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني منجهة أخرى، الأمر الذي يشجع على استثمار معظم المدخرات في الخارج أو إكتنازها، بسبب قلة الفرص الاستثمارية. كما تظهر العلاقة الطردية بين الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاستثمار المحلي من GDP أي عند زيادة الناتج المحلي الإجمالي (X1) بقيمة (01 وحدة) يزداد الاستثمار المحلي (X2) بـ (0.41 وحدة) وهذا يعزى إلى السياسة التوسعية للدولة أي الزيادة في الإنفاق الحكومي الاستثماري لدعم مشاريع البنية التحتية، ومشاريع الامتياز الفلاحي. وكذلك زيادة الإنفاق الاستهلاكي الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع وما ينتج عنه من حاجة لرفع المعروض السلمي عن طريق الاستثمار.

وكما يلاحظ أن معامل التحديد R^2 قد أعطى قوة تفسيرية عالية للنموذج، حيث أن (78.91%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع الاستثمار المحلي (X1) يعود سببها إلى المتغيرات المستقلة (X3-X4) أي (X1) (DS/GDP- FDI/GDP-GDP) وأن المتبقي (21.09%) يعزى إلى عوامل أخرى لم تحدها الصيغة الدلالية للنموذج. وكذلك معنوية كل المتغيرات المستقلة في حدود (5%) إضافة إلى العنصر الثابت.

النتائج والتوصيات:

أ- النتائج:

- 1- وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في الجزائر في المدى القصير ما يبرر وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي على الاستثمار المحلي، وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الأولى.
- 2- بما أن معظم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر متركزة في قطاع المحروقات المساهم الأكبر في زيادة إيرادات الخزينة العمومية وتحقيق فوائض مالية كبيرة أدت بالدولة إلى إتباع سياسة توسعية خصصت لدعم النمو وتشجيع الاستثمار المحلي المتمركز في الصناعة والخدمات. وهذا ما يوضح الأثر الإيجابي غير المباشر للاستثمار الأجنبي على الاستثمار المحلي.

3- إن الاثر الايجابي المباشر للاستثمار الاجنبي على الاستثمار المحلي يكمن في زيادة نسبة الشراكة بين المؤسسات المحلية والاجنبية خاصة في مشاريع خارج قطاع المحروقات وذلك في إطار اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، كالشراكة في تركيب السيارات الموجهة إلى السوق المحلية (الطلب الداخلي) من أجل احلال الواردات من هذه المنتجات ومن ثم تخفيض فاتورة الواردات، وهذا ما يعزز الروابط الخلفية بين هذه المؤسسات المشتركة، والتي تسمح للشركات الاجنبية المنتسبة الاعتماد على مصادر توريد محلية وتعميق الروابط القائمة وتحسينها بشكل مستمر وذلك بـ¹⁶: إيجاد موردين محليين؛ نقل التكنولوجيا؛ توفير التدريب؛ تقاسم المعلومات؛ توفير الدعم المالي.

4- على الرغم من الدعم الكبير من الدولة للاستثمار المحلي من خلال تحسين مناخه عن طريق منح المزايا للمستثمرين المحليين والأجانب أيضا، إلا إنه لم يساهم في الرفع من نسبة تدفقات الاستثمار الاجنبي إلى الداخل، وهذا راجع لضعف القدرة الاستخدامية للموارد في الاقتصاد الوطني وعدم نجاعة السياسات الاستثمارية المنتهجة لافتقادها إلى التوجيه الجيد والفعالية. وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الثانية.

5- وجود علاقة عكسية بين المدخرات المحلية والاستثمار المحلي وهذا راجع لبطء تحسن الاستثمار المحلي مقارنة بالادخار المحلي أي ما يبرر صعوبة تحويل الموارد الهامة من الادخار إلى الاستثمار لضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من جهة وكذلك بعدم تنوع النشاط الاقتصادي ولا هيكل الصادرات من جهة أخرى، الأمر الذي يشجع على استثمار معظم المدخرات في الخارج.

6- علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي والنتائج المحلي الإجمالي يفسر بعدما استفادة الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إليها من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي وتأثيرها السلبي مما يعيد فتح النقاش حول السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة وارتباط معدل النمو الاقتصادي وبقية متغيرات الاقتصاد الوطني بالمحروقات والعوامل المتحكممة في الطلب عليها، وهذا ما يجعل نجاح أي سياسة اقتصادية للدولة مرهونا بعوامل خارجية في معظمها.

ب- التوصيات:

- 1- العمل على تعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي وذلك بالبحث على آليات للعمل المشترك ومحاولة نقل التكنولوجيا وتقاسم الأرباح وتعزيز التنمية الاقتصادية في البلد المضيف.
- 2- العمل على تمويل المشاريع التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وليس المشاريع التي تخدم مصالح الشركات متعددة الجنسيات.

3- ضرورة التحول من مشاريع إنتاج وتصدر المواد الخام إلى المشاريع التي تنتج سلع إنتاجية تساهم في العملية التنموية عن طريق تحسين مناخها الاستثماري وتطبيق خصخصة بعض القطاعات وإنشاء المناطق الصناعية الحرة معفية من الضرائب والرسوم الجمركية وإزالة القيود الفنية أمام التجارة وأمام حرية تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود.

4- العمل على تطوير الأسواق المالية المحلية الناشئة بهدف تحسين كفاءة عمليات تعبئة المدخرات المحلية في الجزائر لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، عن طرق رفع مستوى الدخل الحقيقي وترشيد الاستهلاك ومحاربة ظاهرة المحاكاة والتقليد وأن يكون للاستثمارات الأجنبية دور مكمل للاستثمارات المحلية وليس بديلاً عنها.

المصادر والمراجع:

¹.John Maynard Keynes: The General theory of Employment and Money, Macmillan COLTD, London, 1951, P62.

نقلا عن: فاضل محمد الربيعي، البيئة الإستثمارية ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان - الاردن، 2012، ص15.

. د. عبد المنعم السيد علي، مدخل إلى علم الإقتصاد، مبادئ في الإقتصاد الكلي، ج2، الجامعة المستنصرية، 1984، ص21.

خزعلعليوي البيرماني: الدخل والاستخدام، ط1، بغداد، 1968، ص157. نقلا عن: فاضل محمد الربيعي،
البيئة الإستثمارية ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان - الاردن، 2012، ص16.

. فاضل محمد الربيعي، البيئة الإستثمارية ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان - الاردن، 2012، ص16.

. رحيم حسين ومحمد عبادي، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر دراسة
قياسية للفترة 1989-2009، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد 40، العدد 02، 2013، ص431.

. جيل برتان - ترجمة علي مقلد، الاستثمار الدولي، ط2، بيروت، 1982، ص10.

. النشرة الفصلية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الأول (جانفي -
مارس) 2013، الكويت، ص06.

. عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعة، الاسكندرية، 2005، ص267.

. نورية عبد محمد، أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية
لبعض دول الخليج العربي للفترة 1992-2010، "أطروحة دكتوراه"، فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة
سانت كليمنس، 2012، ص41-42.

- ¹⁰ . مروان عبد المالك ذنون، أنوار سعيد إبراهيم، العلاقة السببية بين رأس المال الاجنبي والاستثمار المحلي في عينة مختارة من الدول الآسيوية للفترة (1970-2007)، مجلة تنمية الرافدين، كلية ادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل، العدد 103، مجلد 33، 2011، ص87.
- ¹¹.NoomenLihimer, Investissements directs étrangers et investissement domestiques en Afrique subsaharienne : Effets d'éviction ou de stimulation ? Université Paris-Dauphine, LEDA .
- ¹². مؤتمر الامم المتحدة ، مرجع سابق ، ص08.
- ¹³. مروان عبد الملك ذنون وأنوار سعيد إبراهيم، مرجع سابق.
- ¹⁴ . نورية عبد محمد، مرجع سابق .
- ¹⁵ . مصطفى فاضل حمادي ومروان عبد المالك ذنون، محددات الاستثمار المحلي في تركيا، دراسة قياسية للمدة 1970-2011، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق، العدد116، المجلد 36، 2014.
- ¹⁶ -2، ص6.214 تشجيع الروابط، الجدول 2001 . الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي عام